

الحكومة العالمية مابعد جائحة كورونا : دراسة في التحديات السياسية والامنية

ا.م.د. حسام ممدوح خيرو (*)

الباحثة : نورس قاسم سلمان

تختلف التحديات التي واجهت الدول في القرن الحادي والعشرين اختلافا كبيرا عن تحديات القرن العشرين التي سبقتها من حيث طبيعتها ووسائلها ومن حيث درجة تأثيرها فضلا عن فواعلها، فسابقا كان التحدي أو التهديد أو الخطر الذي يواجهه الدول هي الحروب العسكرية التي تحدث بين الدول ، أما في وقتنا الحالي ونتيجة للتطورات والإنكشاف الإستراتيجي الذي يشهده العالم أصبحت الدول تواجه الكثير من التحديات المختلفة الأنواع، وتعد هذه التحديات مصدر تهديد للأفراد والمجتمعات والدول والنظام العالمي ككل.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث من خلال التعرف على اليات النظام العالمي ضمن نطاق الحكومة العالمية لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي مابعد جائحة كورونا والتي تفرز تحديات سياسية وأمنية واجهت المنظومة العالمية كانت السبب في بيان ضعفها .

اشكالية البحث : ان الحكومة العالمية بمفهومها العام لاتتعدى سوى اجراءات حكومية للمنظمات الدولية لمواجهة المخاطر في المجتمع الدولي

المقدمة :

أن دراسة الحكومة العالمية في ظل الوضع الدولي مابعد جائحة كورونا يتطلب التعرف على ابرز التحديات التي واجهت الدول والمؤسسات الدولية ، وقبل التطرق لتلك التحديات وجب التعرف على ماهية الحكومة العالمية ، اذ تعرف بانها العمليات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي توجه وتفيد الأنشطة الجماعية لمجموعة من الافراد^(١) ، كما تعرف بانها الحكم الرشيد الذي يؤكد على المشاركة والشفافية والمحاسبية والكفاءة وتحقيق العدالة وتطبيق القانون، ويمارس ذلك كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة^(٢). وهناك من يعد مصطلح الحكومة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح، والتي اتفق على انها أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ، ويعبر عن هذا الاتجاه البنك الدولي ومختلف المنظمات الدولية. اذ يعرفها البنك الدولي بانها الهياكل، والوظائف، والعمليات والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة^(٣).

zzrad1231@gmail.com

nwrsqasm608@gmail.com

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

الحوكمة العالمية:

تتحد أزمة الشرعية بالاتي :-

اولا :- تصاعد نزعات القومية الشعبوية

شهدت السنوات التي سبقت جانحة كوفيد ١٩ تصاعدا ملحوظا في النزعات القومية والشعبوية، وخصوصا بعد وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى سدة الحكم في عام ٢٠١٦، اذ مثلت سياساته نقطة تحول في الخطاب السياسي الدولي، وقد تبني خطاباً قومياً وسياسات انعزالياً تمثل في شعاره الشهير “أمريكا أولاً”، وشهد النظام الدولي انكماشاً في الإدارة السياسية الجماعية، مقابل تنامي النزعة السيادية للدول، و اتسم خطاباته بعداء واضح تجاه المهاجرين والنخب السياسية، وكما عبر عن رفض الواضح للمنظمات الدولية والمعايير العالمية، متهمه إياها بتقويض السيادة الوطنية وخدمة مصالح نخب العابرة للحدود العاملة في تلك المؤسسات الدولية، وتجسد هذا التوجه الشعبوي في حالة من التمرد على النخب العاملة في المؤسسات الدولية، وهكذا يرفض القادة الشعبويون جهود المؤسسات الدولية ويهاجمونها، وبالتالي ادى الى تصاعد الشكوك بين الدول والفاعلين الدوليين، وأضعف مناخ الثقة والتعاون، وهو ما بدا أكثر وضوحاً في فترة تفشي جائحة كورونا اعادت إنتاج مشهداً دولي قائم على التنافس بدل التضامن، اذ فضلت بعض الدول السياسات الانعزالية على التنسيق الجماعي .

و عبر ترامب عن توجهه الرفض الى مبدأ العمل الجماعي المؤسسي باعتبارها تقييداً لحرية الدولة، ومن جانب اخر، انعكس هذا التوجه في إعلان ترامب عن انسحابه من عدد من الاتفاقيات

، وتحديدًا في وضع مابعد جائحة كورونا اذ لم يكن هناك قرار و اجراء موحد لتلك المنظمات ، لذا ينطلق البحث من تساؤل رئيسي مفاده : هل واجهت الحوكمة العالمية تحديات سياسية وأمنية أعاققت من آلية التعاون والاتصال المباشر بينها لمواجهة المخاطر الدولية مابعد جائحة كورونا؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان النظام العالمي واجه تحديات سياسية وأمنية أحالت الوصول الى اجراءات مؤسسية موحدة لمواجهة كافة المخاطر الدولية التي واجهت دول العالم وتحديدًا مابعد جائحة كورونا مما كشف نقاط الضعف لدى المؤسسات الدولية .

المبحث الاول / التحديات السياسية

تشهد الحوكمة العالمية في الوقت الراهن تصاعداً ملحوظاً في التحديات ذات الطابع السياسي، نتيجة بروز تيارات انعزالية وتراجع الالتزام بالتعددية، فضلاً عن التنافس المتزايد بين القوى الكبرى. فقد بات من الواضح أن الانقسامات الجيوسياسية تُضعف قدرة المؤسسات الدولية على التفاعل الجماعي، وتهدد قدرتها على إدارة الأزمات العابرة للحدود بفعالية. كما تُعد بعض الممارسات، مثل استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، أحد أبرز الأمثلة على هشاشة آليات اتخاذ القرار، مما يعكس خللاً في البنية السياسية للنظام العالمي ويطرح تساؤلات حول شرعية الإنصاف والتمثيل فيه.

ومن هذا المنطلق، برزت تحديات سياسية متعددة للحوكمة العالمية، ومن أبرزها كالاتي:

المطلب الاول : أزمة الشرعية والتنسيق في

الامم المتحدة والتي شددت على اهمية التضامن في تحقيق التعاون الدولي لمواجهة الأزمات، وهو ماكدته ميثاق الامم المتحدة الصادر العام ٢٠٠٦ وفق قرار رقم ٢٠٩٦٠، الذي ينص على أن التضامن الدولي يعد أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الدولية في القرن واحد العشرين، الا ان الواقع العملي عكس اتجاهاً مغايراً تماماً، فقد بين ضعف الاستجابة العالمية، نتيجة الفجوة بين الخطابات المثالية القائم على التعاون، وبين ممارسة الاستجابة الواقعية التي اتسمت بتشكيك دول الاعضاء بشرعية تلك المؤسسات الدولية والتي وصلت الى انسحاب احد الاعضاء الدائمين كالولايات متحدة الامريكية من منظمة الصحة العالمية ومن شراكتها ودعمها المالي

وقد شكل هذا الانسحاب من منظمات الدولية مؤشراً واضحاً في ضعف آليات المؤسسات الدولية، والتي كانت بالاساس تلك المؤسسات تدعو إلى التعاون في ظل عالم متنافس بالفطرة . بعد تفشي جائحة كورونا بدأت الدولة تعمل كفاعل رئيس دون سواها من الفاعلين في نظام الدولي، وتراجعت التكتلات والاتحادات القائمة على التعاون المشترك، وكانت تلك الازمة ردت الاعتبار لإدوار الدولة، بحكم تراجع ادوارها بفعل تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية المستلهمة من صفات المؤسسات المالية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي قلصت من أدوار الدولة، لكن الجائحة كورونا عادت الدولة الى الواجهة باعتبارها الجهة الوحيدة القادرة على فرض إجراءات الطوارئ، بعدما كانت قد همشتها السياسات الليبرالية التي ركزت على المؤسسات والسوق أكثر من الدولة، اظهرت جائحة

الدولية وتجميد مساهماته في المنظمات، وتنامي شعور الأنانية الذاتية اتجاه تلك المؤسسات الدولية، والتي اعتبرها مقيدة للمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت من بينها اتفاقية باريس للمناخ، واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية، فضلا عن انسحابه من منظمة اليونسكو، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وقراره وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، وكما ابدى تجاهله للأمم المتحدة وانسحابه من الاتفاق النووي مع إيران (٥+١) المبرم في عام ٢٠١٥، وكان غاياته بغية إستعادة مكانة أمريكا مرة أخرى . وتجلت هذا السياسات الشعبوية من جانب الأوروبي ، ولاسيما طالب ترمب من عدد من القادة الشعبويين في أوروبا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي أو تقليص دور مؤسساته بدعوى أن هذه الكيانات تنتقص من استقلالية الدولهم

يمكن القول ان تصاعد نزعات القومية والشعبوية وقد اسهم في تراجع فعالية أساليب الحوكمة العالمية المتعددة الاطراف، وكما يتضح فيها انسحاب بعض الدول دائمة العضوية فيها، وعلى راسها من الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدات ومنظمات متعددة وتساعد الحمائية التجارية، وأضعفت المؤسسات الدولية ، اصبحت الشعبوية الترابية نموذجاً التحدي السياسي واجه بنية الحوكمة العالمية واطرف الثقة المنسوبة المؤسسية وتقويض فعالية أدوات الحوكمة .

ثانياً: تراجع مبدأ التعاون الدولي

يعد مبدأ التضامن الدولي احد الأعمدة الأساسية في عمل منظمات الدولية- كما ورد في قرارات

الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وإن الدول تندفع إلى التنافس بدوافع مصالحها ومن أجل الحصول على مكانة في النظام، مما أوجدت المنظمات الدولية نفسها في مرمى نيران تلك التنافسات. وإن الدول لا تنتظر إلى أي الأزمات كانت كفرص التعاون، بل كمجالات لتفوقها عبر أدواتها، وهدفها هو تحقيق المنفعة لها، وبالتالي يميلون الدول إلى التنافس في ظل غياب سلطة عالمية فعالة التي تفرض الانضباط والتعاون. لم يكن تنافس بين الدول بسبب جائحة كورونا، بل تعتبر الجائحة هي إضافة إلى ذلك التنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا على القيادة العالمية أي بمعنى من سيقود النظام الدولي بعد تراجع الدور الأمريكي والانكفاء على الداخل هل الصين أم أن النظام الدولي سيواجهه نحو التعددية (أقطاب متعددة)، يمكننا تفسير أن قيام الولايات المتحدة بالانكفاء على الداخل، ليس بالضرورة بسبب تراجع قوتها، ولكن ربما رغبة منها في تخفيف الأعباء والاتفاق المالي المتزايد في ظل الأزمات العالمية، وبالتالي فإن هذا التراجع عن قيادة العالم يتم بحضارادتها ووفقاً لرغبتها، وقد تراجع حضورها الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الملفات مقابل محالات الصين تقديم نفسها كمستجيب أول للأزمات مثل إرسال مساعدات طبية.

نجد أن الصين وظفت أدوات تقديم مساعدات إنسانية والتي تعد من إحدى الوسائل المعروفة في العلاقات الدولية، والتي عدتها مجموعة من الدول أخرى أيضاً كفرصة لتحقيق عد من الأهداف الاستراتيجية لها، وكوسيلة لتعزيز نفوذها الجيوسياسية على حساب الآخرين، واستغلت الدول هذه المساعدات طابعاً يهدف

كورونا الإنسانية الدول ورفضها أن يعهد بالأمن إلى المنظمات والاتفاقات الدولية، إذ اتجهت الدول الكبرى والفاعلة في النظام الدولي تخلت عن التزاماتها بدعم الدول الصغيرة والنامية من حيث تقديم العون والمساعدات من التمويل واللقاحات، تاركة تلك الدول تواجه مصيرها منفردة، وتساعد مفاهيم العزلة الدولية والانكفاء الوطني والانفرادية. وستضل الدول تبحث عن تحقيق مكاسب أفضل على وجه مقارن مع الدول الأخرى، حتى وإن استدعى الأمر تجاوز ترتيبات وقرارات ومعايير المنظمات الدولية التي أصبح بدون جدوى. وخصوصاً بعد لإعادة التأكيد على مكانة دور الدولة، ببعدها القومي في النظام الدولي، واندفاعها لخوض لمنافسات غير إنسانية في كثير من الأحيان، ومنها للحصول على الأدوات والمواد الصحية والطبية، ومن جانب أخرى، أعادت جائحة كورونا المكانة للدولة مع وظائفها في المجتمعات سواء في الدول الشمال ودول الجنوب، وادت إلى تعميق الفجوة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي، وأظهرت هذه الفجوة عن محدودية التضامن الدولي وخللا في بنية التعاون الدولي في مواجهة المخاطر العالمية

المطلب الثاني: هشاشة المؤسسات الدولية:-

وتتحدد بالآتي :-

أولاً- تصاعد التنافس الدولي بين القوى الكبرى

ظهرت مرحلة ما بعد كورونا أن المنظمات الدولية وآليات حوكمتها لم تنجو من لتفاهم تنافسات والانقسامات القائمة بين القوى الكبرى، ولا سيما بين دول دائمة العضوية، وكانت بين

السنوات الماضية عن ازداد نفوذها في المنظمات الدولية ، خصوصاً في منظمة الامم المتحدة، اذ تعد الصين عضواً دائماً في الامم المتحدة ولها غايه من زيادة نفوذها وخدمة مصالحها وتخط سياساتها وفقاً لربغباتها بعيداً عن مبادئها التأسيسية، وهيمنتها على الامم المتحدة ، واستبعاد القيم والمصالح الأمريكية، ويعود ذلك الى الادارة ترامب الحادة في التنافس استراتيجيا مع الصين، وكما سعت بكيين للحصول على موافقة ودعم الامم المتحدة على مبادئها في السياسة الخارجية وكان ابرزها مبادرة الحزام والطريق الصيني وخصوصاً ان الطموحات الصينية من اطلاق المبادرة وضم دول أمريكا اللاتينية لا تقتصر على الابعاد الاقتصادية بل تسعى الى تحقيق نفوذ سياسي في هذه المنطقة ويؤهلها لممارسة دور أكثر فاعلية على المستوى الدولي

بينما كانت لروسيا كدولة دائمة العضوية داخل الامم المتحدة لها توجهات وسياسات معنية هادفة لتحقيق مصالحها، واستخدمت روسيا نفوذها في الامم المتحدة هدفاً لتحقيق غاياتها، مما زاد حدة التنافس بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا عدة خاصة فيما يتعلق بالقضية السورية اذ ابدت روسيا رفضها ومعارضتها الشديدة لاي تدخل دولي في سوريا ومعارضتها لاي عقوبات بما في ذلك العقوبات الأمريكية ، مستغلة لذلك عضويتها الدائمة في مجلس الامن لعرقلة اي عمل يقوم بتهديد مصالحها، مستخدمة حق (الفيتو)، ضد قرارات مجلس الامن ذات الصلة بسوريا ١٤ مرة منذ بداية الصراع .

ثانيا- تحدي حق النقض (الفيتو) للحكومة العالمية

الى تعزيز المكانة الدولية للدولة المانحة، وقد اتضح هذا تنافس سياسي بين القوى الكبرى، ولاسيما ان تبنت الصين بشكل خاص نمطاً جديداً من الممارسة السياسية أطلق عليه في الأدبيات الغربية مصطلحات مثل "دبلوماسية القناع"، و"دبلوماسية المعونات"، و"دبلوماسية الفبروس"، فضلاً عن لعبة اللقاح جيوسياسية بين القوى الكبرى من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وغيرهما من الدول الكبرى . وقد رافق البحث عن اللقاح تناقضاً وخلافات على المكاسب المباشرة وغير مباشرة، في الوقت الذي انغلقت فيها جسور التعاون بين تلك الدول بسبب صراع المصالح والتنافس على مكاسب والعمل الفردي لكل دولة، كانت لعبة اللقاح الجيوسياسي التي لن تمر بهدوء على مؤيدي نظرية المؤامرة وأنصار أحزاب اليمين المتطرف، إذ حولوا الوباء من ظاهرة صحية الى لعبة سياسية وتتخذ الدول في تنافسها على إبراز قدرتها وامكانياتها على مواجهة الجائحة من وسائل الاعلام وهي حملات اغلبها تنافسية ممنهجة ومقصودة، وهو ما يؤثر على الكثير من المواطنين في مختلف العالم ويجعلها في شك في اللقاحات التي تطرح ، وقد ادعت تلك الاخبار الكاذبة بان الصين تريد نقل الفيروس عبر شبكات الجيل الخامس، بينما كانت الصين لها روية اخرى هي بناء صورة ايجابية اذ انتهجت سياسات الكرم مع الدول وحققت نجاحات دولية، مستغلة بذلك الفراغات وتردد بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية .

ولا سيما ان الصين ظهرت كقوة صاعدة في النظام الدولي الجديدة مهددة للهيمنة الأمريكية، زادت حدة التنافس بينهما، وعبرت الصين في

يومنا هذا داخل الاراضي العراق كإحدى الآثار غير المباشرة لوجود حق النقض "الفيتو"، في مجلس الأمن، والتي حملت معها انتهاكات تكاد لا تعد ولا تحصى من قبل القوات الأمريكية المسألة الحقوق الإنسان الى جانب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للقانون الدولي التي ارتكبتها الجنود الأمريكيون في هذه الحرب بالتالي ان مسألة حق الفيتو اصبح اليوم يعيق عمل منظمات الدولية من اجل تحقيق اهدافهم على مستوى الجيوسياسي في حالة صراع المصالح بين الدول دائمة العضوية، ويؤدي الى الاستمرار الانتهاكات في حقوق الانسان كأثر ناتج عن استمرار الأزمات الجيوسياسية، ومن جهة اخرى يتيح للدول دائمة العضوية إمكانية الخروج الكلي عن المواثيق والمعاهدات الدولية دون ترتب أي أثر عليها، وعندما يفقد القانون قدرته الإلزامية القسرية أو الاجبارية، يصبح بالضرورة غير نافذة عندما يتعارض مع مصالح دولة او الجهة الواقعة تحت القانون فضي إلى إضعاف القوة الإلزامية للمواثيق والأعراف الدولية ذات الطابع الإنساني، لا سيما حينما تتصل الانتهاكات بمصالح جيوسياسية تخص إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أو أكثر

وابرز مثال العمليات العسكرية الروسية على أوكرانيا، عقد مجلس الأمن اجتماعاً في يوم ٢٥ فبراير ٢٠٢٢ بعدما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية والابانيا مشروع يدين الغزو الروسي على اوكرانيا، وكان من الطبيعي أن يفشل مجلس الأمن في تمرير القرار، ولان روسيا عضواً دائماً في مجلس الأمن، ومن حقها ان تستخدم حق الفيتو مع العلم ان روسيا استخدمته اكثر من

يعد حق الفيتو من اهم المعوقات التي تواجهها المؤسسات الدولية ولاسيما مجلس الامن الدولي نتيجة وجود الدول الكبرى دائمة العضوية وصاحبة حق النقض داخل مجلس مما يؤدي الى ضعف دورها وأحياناً شلها وعدم قدرتها على أداء مهام التي نص عليها ميثاق المنظمة، و تقوم تلك الدول على أساس المصالح القومية لكل واحدة منها، ومن ثم تتصاعد المخاوف كل دولة منها من أن تعديل هيكلية مجلس الامن وزيادة العضوية فيه ان تقاطع سلباً مع مصالحها الوطنية، وهو ما يشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً لها، إذ تبدي هذه الدول عدم رغبتها واستعدادها للتخلي عن مكاسبها التي حققتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمتعها بالعضوية الدائمة وحق النقض .

وبذلك يكون حق النقض "الفيتو" للدول الخمس الدائمة العضوية، الأثر المباشر ذريعة قانوني لمنع مجلس الأمن من اتخاذ أي قرار اتجاه أزمة معينة من قبل إحدى الدول الدائمة العضوية، وبالتالي تتعمق الأزمة لتتحول إلى أزمة جيوسياسية كبيرة تنخرط فيها دول الجوار والدول الكبرى ذات المصالح، وتنتهك فيها حقوق الإنسان دون قدرة الأمم المتحدة على فعل أي شيء مجدي وملزم أما الأثر غير المباشر فهو تجرء أحد الدول الخمس على افتعال أزمة جيوسياسية، أو الدخول في حرب مفتوحة، دون حتى أدنى مراعاة لمجلس الأمن، بسبب قدرتها على تعطيل أي قرار قد يصدر ضدها، وقد شكلت الحرب الأمريكية بمشاركة بريطانيا وفرنسا على العراق في عام ٢٠٠٣ كحرب خارج إطار الأمم المتحدة، كأبرز مثال، والتي أدت إلى احتلال وتدمير العراق، ولاتزال القوات الأمريكية موجودة إلى

بناء آلية مشتركة لرصد التهديدات السيبرانية أو ردعها، كما لم تتمكن من إنتاج اتفاقات ملزمة تضبط هذا النوع من التسلح أو تحدّ من انتشاره، مما ساعد على تحويل الفضاء الرقمي إلى مسرح غير منظم للصراع السياسي والجيوستراتيجي، ووسيلة تهدد الأمن القومي للدول، بعيداً عن أي مساءلة قانونية دولية فعالة.

أن التحديات الأمنية أصبحت من الإشكاليات التي تواجه الحوكمة العالمية في العالم معقدة وسريعة التطور، ولا سيما مع تزايد التهديدات الوجودية بين الدول على اعتبار أن التهديدات السيبرانية واحدة منها، التي لم تُعدّ مقتصرة على النزاعات العسكرية التقليدية، بل امتدت لتشمل قضايا مثل الجريمة السيبرانية والهجمات المعلوماتية وغيرها من التهديدات العابرة للحدود، والتي تتجاوز النطاق المحلي إلى الفضاء العالمي، ويستدعي وجود آليات جديدة في إطار الحوكمة لتكون قادراً على تنسيق جهود مختلف بين الفاعلين الدوليين في مواجهة المخاطر المعقدة والمتداخلة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهم التحديات الأمنية الحوكمة العالمية

المطلب الاول : عجز المؤسسات الدولية في ضبط تهديدات الإرهاب السيبراني:-
ويتحدد بالاتي :-

اولاً- الإرهاب السيبراني

أبرزت تقارير الأمم المتحدة حول التحديات العالمية المعاصرة ، والتي ربطت مابين "الإرهاب" والفضاء السيبراني . إذ تحول الفضاء السيبراني، الذي يشمل البيانات والمعلومات والشبكات الى ساحة للتفاعلات

١٥ مرة لتعيق عمل مجلس الامن على ان يصدر قرارات تخص الحرب السورية، وكذلك يعيق عمل اعضاء مجلس الامن عن التحرك حيال الحرب في اوكرانيا . يمكن القول ان الحوكمة العالمية وآلياتها تتميز في ازدواجية المعايير الدولية، وانعدام المساراة في التعامل مع القضايا المختلفة وخصوصاً حقوق الانسان منها .

المبحث الثاني: التحديات الأمنية

تواجه الحوكمة العالمية في مرحلة ما بعد جائحة كورونا تحديات أمنية غير تقليدية، يأتي في مقدمتها تصاعد التهديدات السيبرانية والإرهاب الرقمي، والتي باتت تمثل ساحة جديدة لصراع النفوذ بين الدول والقوى الفاعلة. وفي ظل غياب قواعد تنظيمية دولية راسخة في هذا المجال، أصبحت المؤسسات الدولية عاجزة عن مواكبة التطورات المتسارعة في بيئة التهديد الرقمي، مما أبرز عن فجوة بنيوية واضحة في منظومة الأمن الجماعي، خاصة مع ما تمثله هذه التهديدات من خطر مباشر على الأمن القومي للدول.

لقد أسهمت هذه التهديدات في تعميق الهوة بين الدول المتقدمة تقنياً وتلك الأقل قدرة على امتلاك أدوات الحماية والدفاع السيبراني، وهو ما يُعبر عنه بما يُعرف بـ فجوة القوة الرقمية. فبينما تمتلك بعض الدول قدرات هجومية متقدمة في مجال الأمن السيبراني، لا تزال دول أخرى تفتقر حتى إلى البنى التحتية الأساسية للحماية، مما يضعها في موقع هش داخل النظام الدولي، ويجعلها أكثر عرضة لتهديدات التي تطال بنيتها التحتية الحيوية ومصالحها السيادية.

وفي هذا السياق، لم تتجح المنظمات الدولية في

الحيوية والأنظمة الحساسة، وقد تسببت هذه الأنشطة في خسائر مادية وبشرية جسيمة، تُلقِي بظلالها على السلم والأمن والاستقرار العالمي، مما يجعل من الأمن السيبراني أحد التحديات والأكثر إلحاحًا في بيئة العالمية المعاصرة .

ثانيًا: تعدد الفواعل السيبرانيين ومحدودية آليات القانون الدولي التقليدي:

يؤكد جوزيف ناي بان الحوكمة العالمية لم تعد تقتصر على الحكومات فقط، بل تشمل شبكة واسعة من الفواعل المتنوعة، مثل الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، ورغم من هذا التعدد كان من يُفترض أن يعزز التعاون ويثري عملية الحوكمة، إلا أنه أصبح يمثل تحديًا بنيويًا بحد ذاته في النظام العالمي .

بالتالي أصبح يشكل مسألة تعدد الفواعل السيبرانيين أحد أبرز التحديات التي تُعقّد إمكانية تطبيق القانون الدولي على استخدام القوة في الفضاء الرقمي، فالهجمات السيبرانية غالبًا ما تُشن عبر بنى تحتية رقمية موزعة في أكثر من دولة، وتُستخدم فيها أجهزة ووسائط لا تخضع لولاية قانونية موحدة، مما يجعل تحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم أمرًا بالغ الصعوبة، وتزداد الإشكالية تعقيدًا مع تنوع الأطراف المنخرطة في هذه الأنشطة، والتي لا تقتصر على الدول فحسب، بل تشمل أيضًا جماعات عابرة للحدود، وحتى أفرادًا مستقلين يمتلكون أدوات تكنولوجية متطورة، هذا التعدد في الفواعل يقوّض قدرة المؤسسات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، إن غياب معيار دولي موحد للتوصيف القانوني، ووجود فواعل يصعب تصنيفهم ضمن الإطار

العالمية، وتتغير اساليب الإرهاب وأدواته المستخدمة بمرور الوقت، ولا يبقى على نسق واحد، وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات وظهر "الإرهاب السيبراني" تحدياً عالمية جديدة، وأصبح الإنترنت ساحة جديدة للهجمات السيبرانية، التي تستهدف تدمير أو تعطيل المواقع الإلكترونية لترويع الحكومات، فضلاً عن استغلاله من الجماعات الإرهابية لخدمة أغراضها المختلفة . حيث يُعد البُعد الرقمي أحد أكثر الأبعاد حساسية وتأثيراً في النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، أصبحت الهجمات السيبرانية ذات الطابع الإرهابي، لما تمثله من تهديد مباشر للأمن والاستقرار العالمي، ولما تنطوي عليه من مخاطر تستهدف البنى التحتية الرقمية الحيوية، سواء كانت أنظمة شبكات الإنترنت العالمية أو المؤسسات الحكومية الحساسة مثل وزارات الدفاع والطاقة النووية ووزارات الخدمة... الخ

بالتالي ان الهجمات السيبرانية أصبحت واحدة من أبرز مصادر التهديد التي تواجه الأمن القومي في مجتمع ما بعد المعلومات، وعلى الرغم من تصاعد خطورة هذا التهديد الا ان المؤسسات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة لم تنجح حتى الآن في بلورة آلية فاعلة وشاملة لمواجهة أو التخفيف من آثاره سوء على مستوى التشريعات الدولية او من خلال اتفاقات دولية للحد منه علماً انه لا يوجد الإطار قانوني دولي موحد . ورغم قدرتها العالية على الاختراق والتخريب والتجسس، وتتم هذه الهجمات عبر شبكات الإنترنت من خلال أدوات رقمية متطورة، مثل الحواسيب والهواتف الذكية، التي يمكن توظيفها كـ"جيوش إلكترونية"، تستهدف البنى التحتية

أو الافتراضي، إلا أن تأثيراتها تمتد الى الواقع المادي، إذ يُمكن أن تؤدي إلى انفجارات في مخازن الوقود وشل وأنظمة المنشآت الحيوية ومحطات التشغيل، مثل المنشآت الطاقة النووية، وتعطيل محطات الكهرباء، فضلاً عن الانعكاسات المحتملة على عمل شبكات الطاقة، وكما تمتد هذه التبعات الى التلاعب بمسارات الرحلات الجوية، الى جانب ذلك هناك تأثير المحتملة في تعطيل المراكز الحيوية ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية، وازدحام أنظمة التحكم وتشويش الصواريخ والطائرات، وتغيير مسارها، الى جانب الهجمات التي تستهدف الحواسيب الخاصة بأمن المعلومات، وأجهزة الاتصالات، واختراق البنوك، .

وفي هذا الإطار، تعكس الهجمات السيبرانية الموجهة ضد الدول في السنوات الأخيرة من بينها إسرائيل وإيران، والتي تستخدم فيها إحدى الدول الفضاء السيبراني كأداة ضغط استراتيجي (إسرائيل) ولاسيما انها تبحث عن تعظيم مصحلتها وهيمنها على العالم، وتسعى الى تحقيق أكثر مكاسب، والحق أكبر قدر من الخسائر بالطرف الآخر، في حين تنظر الدولة الأخرى إيران إلى هذه التهديدات بوصفها تمس جوهر أمنها القومي، نظراً لاستهدافها المباشر للبنية التحتية والمنشآت الحيوية، وبرز الهجمات السيبراني بين إسرائيل وإيران

١- شهدت إيران لهجوم سيبراني في ٨ فبراير عام ٢٠٢٠م، واجهت على خلفيته انقطاعاً جزئياً في خدمة الإنترنت، وخلاً في إنترنت الهواتف الأرضية وبعض شركات الجوال، بعد أن استهدف الهجوم البنية التحتية الإيرانية، وعرقل شبكات الاتصال والإنترنت، ليصفه

التقليدي للقانون الدولي، يُعدّ تحدياً هيكلياً أمام المنظومة الأممية، ويؤكد الحاجة الملحة إلى تطوير أطر قانونية ومؤسسية تتناسب مع طبيعة الصراع السيبراني الحديث مثلاً على ذلك هجوم إلكتروني يضرب شريان الوقود الرئيس في المنطقة الشرقية من الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما فيما يتعلق بخط أنابيب كولونيل، وبعد كولونيل أحد أكبر خطوط الأنابيب للمنتجات المكررة في الولايات المتحدة، كونه يعمل على تلبية احتياجات الطاقة للمستهلكين من هيوستن في تكساس إلى ميناء نيويورك أصبح مشهد الحوكمة الأمنية العالمية أكثر تعقيداً في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه النظام الدولي، إذ يعاني هذا النظام من غياب مسؤولية فاعلية المؤسسات الدولية في أداء أوارها الأمنية الجوهرية في ضبط الامن، وعلى الرغم من وجود منظمات دولية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، إلا أن سلطاتها تبقى محدودة ولا ترقى إلى مستوى فرض الانضباط الأمني أو معالجة الأزمات العابرة للحدود بشكل حاسم

المطلب الثاني :- التهديدات السيبرانية المتبادلة بين الدول

تتعدد الجهات الفاعلة التي تنفذ هذه الهجمات السيبرانية، من بينها الدول التي تعد من أبرز الفواعل السيبرانية لما تمتلكه من إمكانات تقنية واستخبارية، وغالباً ما تستخدم الهجمات كوسيلة للنفوذ أو لشل أنظمة خصومها، بمعنى تستخدم الفضاء الرقمي لتحقيق اهداف استراتيجية، كما حالات استهداف البنى التحتية لمؤسسات أو مراكز طاقة في دول أخرى، رغم أن الهجمات السيبرانية تتم ضمن الفضاء الرقمي

مسبق يصل إلى شهور من أجل جمع المعلومات ، ويعني ذلك أن إسرائيل قد قامت بإعداد بنك أهداف إيرانية من أجل اختراقها سبباً .

٣- شهدت إيران في عام ٢٠٢٠ سلسلة من الهجمات السيبرانية والانفجارات استهدفت منشآت حساسة، مثل منشأة نطنز النووية، ومصانع ومحطات طاقة، وقد شكّلت ضربات استراتيجية موجعة للبنية التحتية في السنوات الأخيرة. وتشير هذه الهجمات، التي تُنسب لإسرائيل، ولا سيما أن إسرائيل تهدف لتقويض القدرات العسكرية والسيبرانية الإيرانية، خاصة في مجال أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ البالستية عالية الدقة، كما دعمت إسرائيل هذا النهج بإطلاق قمر صناعي لأغراض التجسس استخباراتي (أوفيق ١٦) لتعزيز المراقبة والإنذار المبكر ضد التهديدات النووية الإيرانية ومراقبتها لحظة بلحظة. وتشكل هذه التهديدات تحدياً مباشراً للأمن القومي والسلام والامن الدولي، لا سيما مع تنامي إمكانيات الهجمات التي تستهدف المنشآت الحيوية، ومنها المرافق النووية، والتي قد تفضي إلى نشوب صراعات مسلحة أو كوارث إنسانية .

وتبرز في الحرب بين روسيا وأوكرانيا أيضاً التي نفذتها فاعلون سيبرانيون غير تقليدي ، ولا سيما من خلال توظيف الفضاء السيبراني في عملياتها العسكرية وتعد جوهرراً لتعزيز فهمنا لظاهرة الحرب في عصر الانترنت، وأبرز الهجمات السيبرانية الروسية ضد أوكرانيا وشملت :

١- في ١٥ يناير ٢٠٢٢ ، كشفت Microsoft عن برامج ضارة متخفية في شكل برنامج فدية تسمى WhisperGate ، تستهدف العشرات من المنظمات الحكومية وغير الهادفة للربح

البعض بالهجوم السيبراني الأكبر والأوسع على إيران ، ولم ينجم عن هذا الانقطاع الذي دام لمدة ٧ ساعات عن أي أخطاء فنية بل استهداف موجه ، والسبب الحقيقي في توقف ٢٥٪ من خدمات الإنترنت الإيراني إلى قطع اتصال عدد من الأنظمة عن الإنترنت لحمايتها من الضربات الإلكترونية المستمرة ، وتم إتهام كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ، وصرح المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إسرائيل والولايات المتحدة يتعاونون من أجل شن هجوم سيبراني على إيران

٢- في عام ٢٠٢٠ م نفذت إسرائيل هجوماً إلكترونياً اذ استهدف بتعطيل الملاحة البحرية الإيرانية الميناء الشهيد رجائي الذي يعد اهم بوابة تجاري لايران ، وهي أحدث موانئ الشحن الرئيسية في مدينة بندر عباس الساحلية الإيرانية ، وأدى هذا العطل إلى تكبد السفن والشاحنات والبضائع نتيجة تعطل الحواسيب التي تنظم حركة المرافق في الميناء، وأن هذا الهجوم السيبراني على حواسيب الميناء سبب أضرار كبيرة في آلية عمل الميناء الإيراني، وتم إحداث انفجار بالقرب من قاعدة بارشين العسكرية في شرق طهران ، وفي هذه القاعده التي يجري تطوير الأسلحة ، وان الهجوم الإسرائيلي على أنظمة الحوسبة في ميناء، كانت رسالة ردع إسرائيلية لإيران بأن القوة السيبرانية الإسرائيلية تستطيع الإيصال إلى أهداف حيوية في إيران ، والإضرار بالاقتصاد الإيراني ، وتطمح إسرائيل في تعزيز فرص تقويض استقرار النظام في إيران ، وقد انعكس ذلك في تصريحات مدير جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية سابقاً، "عاموس يادلين" إن تنفيذ أي هجوم سيبراني يحتاج إلى تخطيط

هذا يعكس ضعفاً في الاستجابة الفورية والشفافية لدى المنظمات الدولية، حتى في أكثر المؤسسات تمثيلاً على الصعيد الدولي، وقد جاء هذا الهجوم في سياق ما بعد الجائحة، حيث ارتفعت وتيرة الاعتماد على المنصات الرقمية، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني السيبراني

ويعكس هذا القصور ضعفاً هيكلياً في آليات الاستجابة والتنسيق، ناجماً عن غياب جهة مركزية تمتلك صلاحيات تنفيذية على المستوى العالمي، ما يؤدي إلى فجوة واضحة بين حجم التهديدات العالمية وبين القدرة المؤسسية المتاحة للتعامل معها، ومن جانب آخر، نتيجة تداخل في الأدوار وتباين في الأهداف والأولويات بين هذه الفواعل المختلفة، و عدم وجود آليات تنسيقية والتعاون فعالة وملزمة بين تلك الفواعل، مما يجعل التنسيق الجماعي صعباً في الحد من تلك الهجمات، بسبب المصالح المتضاربة بين تلك الفواعل، و غياب آليات التعاون المؤسسي لتلك القضايا، نتيجة عدم وجود قواعد قانونية ملزمة، أو برامج اتفاقية دولية لتكون مرجعاً قانونياً للحد من هذا التهديدات الجديدة .

الخاتمة والاستنتاجات :-

أبرزت مرحلة مابعد جائحة كورونا اختلالات جوهرية واضحة في بنية هيكل التنظيمية للحكومة العالمية، اذا استمرت على المستويين السياسي والاقتصادي، ولم تتمكن المنظومة من بناء استجابات جماعية فعالة في مواجهة الأزمات و التي اتسمت بطابعها العابرة الحدود ، خصوصاً في الجانب الامن، وقد برز هذا القصور نتيجة الضعف في التنسيق بين الدول، و غياب الدور القيادي للمنظمات الدولية، مما انعكس سلباً على

ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات الموجودة في أوكرانيا.

٢- في ١٩ يناير ٢٠٢٢، أدى هجوم إلكتروني الى تعطيل وظائف معينة في GAC للشئون العالمية بكندا، بعد أن مد المسؤولون الكنديون دعمهم لأوكرانيا.

٣- وفي أوائل فبراير ٢٠٢٢، كشفت مايكروسوفت عن استهداف المكاتب العسكرية الأوكرانية والشبكات الحكومية من قبل مجموعة أكتينيوم، التي يعتقد أنها مرتبطة بأجهزة الأمن الروسية، بدأ هذا الاستهداف منذ أكتوبر ٢٠٢١، ويهدف الى التجسس وجمع المعلومات الاستخباراتية.

ان هذا التحديات كانت اختباراً للحقيقة لضعف آليات الحوكمة العالمية للتصدي للتهديدات العالمية غير التقليدية، ولا سيما تلك المرتبطة بالفضاء السيبراني، وقد ساهم في تعميق هذا التحدي هو غياب آليات جزاءات الفعالة، الى جانب حالة من الشلل أو الضعف المؤسسي الذي تعاني منه العديد من المؤسسات الدولية

وقد برزت خطورة هذه التهديدات من خلال الهجوم السيبراني الذي استهدف أنظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠، حين تم اختراق خوادم عدد من الوكالات التابعة للمنظمة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب حقوق الإنسان التابعة لها، عبر ثغرات في أنظمة "مايكروسوفت شير بوينت"، ورغم أن الأمم المتحدة لم تعلن رسمياً الجهة المسؤولة، إلا أن تقارير أمنية أشارت إلى احتمال تورط فاعلين مدعومين من دول، وهو ما كشف عن مدى هشاشة البنية الرقمية لمؤسسات الحوكمة العالمية ولا ثغرة واحدة غير موقعة ان يخترق مؤسسات بحجم الامم المتحدة ،

الهوامش

(1) Joseph S. Nye Jr. and John D. Donahue (eds.). Governance in a Globalizing World. Brookings Institution Press, Cambridge, Massachusetts, and Washington, D.C., 2000, p. 12.

(٢) مدحت محمد محمود، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٤٤.

(٣) نوال علي تعالي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٤، ص ٢١.

(٤) وليد قاسم، الشعبوية وجائحة كورونا: أدلة من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد (١٣)، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، ٢٠٢٢، ص ٥٢-٥٥.

(٥) عبد الرحمن يوسف عبد العزيز علي، الترابية عقيدة موجهة للسياسة الخارجية الامريكية، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (٣٨)، العدد (٢)، جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الاعمال، مصر، ص ٨٠٩.

وليد قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

(6)-David L. Levy, "COVIDand Global Governance," Journal of Management Studies, Vol. 58, No. 2, University of Massachusetts, College of Management, United States of America, 2021, pp. 563-565.

الاداء السياسي والأمني المنظومة الحوكمة العالمية .

الاستنتاجات :-

من خلال البحث وتوضيح أهم التحديات السياسية والامنية نستنتج الاتي :-

١ - هناك ازمة شرعية دولية وعدم تنسيق بين الحوكمات العالمية وتوضح ذلك جليا بمرحلة مابعد كورونا .

٢ - على المستوى الداخلي للدول تصاعدت النزعات الشعبوية والقومية والتي حالت دون الوصول الى حوكمة عالمية .

٣ - تراجع مبدأ التعاون الدولي وتأكد ذلك خلال الجائحة ومابعدھا اذ انكفت الدول على نفسها في محاولة لترميم نفسها داخليا .

٤ - هشاشة المؤسسات الدولية وتوضح ذلك من خلال التنافس بين القوى الكبرى العالمية وعدم الاكتراث بالحوكمة العالمية .

٥ - حق النقض (الفيتو) والذي تتمتع به الدول دائمة العضوية بمجلس الامن كان حجر عثرة امام الوصول الى حكومة عالمية موحدة .

٦ - من التحديات الامنية موضوع الارهاب السبراني والتهديدات السيبرانية والتي من اخطر التحديات التي تواجه الحوكمة.

٧ - محدودية الية التعاون على مستوى القانون الدولي التقليدي.

- المصدر نفسه ، ص ٨٣-٩١.
- ١٦- قمر ثامر صبري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤-٧٥.
- مصدر نفسه، ص ٦٧-٧٣.
- ١٧- رياض مهدي عبد الكريم، معوقات اصلاح مجلس الامن والمتغيرات الدولية الجديدة، مجلة العلوم السياسية، العدد (٦٠)، جامعة واسط، كلية الآداب، ٢٠٢٠، ص ٩٣.
- ١٨- صلاح النشواتي، الفيتو في مجلس الامن بين الدوافع الجيوسياسية وانتهاك حقوق الانسان، مركز الدراسات والابحاث الأنتروستراتيجية، ٢٠١٩، متاح على الموقع التالي، تاريخ ٢٠٢٥/٧/١٠.
- <https://share.google/xl19zq2b7y5ljnhe9n>
- ١٩- صلاح النشواتي، الفيتو في مجلس الامن بين الدوافع الجيوسياسية وانتهاك حقوق الانسان، مصدر سبق ذكره.
- ٢٠- شير عبد الوهاب راشد، دور مجلس الامن الدولي في الحرب الروسية الاوكرانية، مركز حوارتي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣، ص ١٥-١٦.
- ٢١- محمد جغام، حقوق الانسان وازدواجية المعاملة: بين مشروعية المفهوم وتسييس الممارسات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١، جامعة بكرة، الجزائر، ٢٠٢٣، ص ٧٣١-٧٣٢.
- ٢٢- مجلس الامن التابع للأمم المتحدة، محضر الجلسة رقم (٩٨٦١ استئناف ١)، صون السلام والأمن الدوليين: ممارسة تعددية الأطراف، والاصلاح، وتحسين الحوكمة العالمية، نيويورك، ٢٠٢٥، متوفر
- (٧) زروقي مريم، إشكالية التعاون الدولي في ظل جائحة كوفيد-١٩: دراسة في جهود منظمة الصحة العالمية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة-بومراس-، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢٢، ص ١٧.
- ٨- رابح زغوني، المم المتحدة كفاعل في الحوكمة العالمية: فرص وقيود إحداث التغيير، مجلة العلوم الانسانية، المجلد (٢٢)، العدد (١)، جامعة ٨ ماي، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ٤١٢.
- ٩- علي حسن أبو بكر يونس، انعكاسات أزمة جائحة كورونا على العلاقات الدولية، مجلة المنارة العلمية، العدد (١)، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم الواحات، ليبيا، ٢٠٢٠، ٢٢٣-٢٢٥.
- ١٠- رابح زغوني، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٢.
- ١١- تمارا كاظم مناتي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.
- (12) Gian Luca Burci, COVID-19 and the Govenance of Internationah Organizations, International organlzat-lons Law reilew, vol.17, no.3, 2020, pp.485-486.
- ١٣- علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسية الدولية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٠٢-٢٠٣.
- ١٤- علي حسن أبو بكر يونس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧-٢٢٨.
- ١٥- عزيز عدنان علي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤-٨٣.

.yvjzksldnl⁰wywt⁴

٢٩- زمن ماجد عودة، الأسلحة الذكية والأمن العالمي دراسة في المخاطر الراهنة والمتوقعة، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٧، جامعة المستنصرية، مركز للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠٢٤، ص ١٣١-١٣٢.

٣٠- الآء محمد حسن الدوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨-٣٩.

٣١- مريم محمد سيد حسن علي علام، القوة السيبرانية في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إيران (٢٠١٠-٢٠٢٠)، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٣، متاح على الموقع التالي: تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/٥.

<https://share.google/nsnyobgq²yq⁷⁰mol⁸>

٣٢- الآء محمد حسن الدوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩-٤٠.

٣٣- أنغام عادل حبيب و علي حسين حميد، ملامح توظيف الفضاء السيبراني في عالمنا المعاصر (الحرب الروسية- الأوكرانية انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد (٧٢)، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٣، ص ١٥٢-١٦٠.

٣٤- مجلس الامن التابع للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

35- Ben Parker, "EXCLUSIVE: The Cyber Attack the UN Tried to Keep Under Wraps," The New Humanitarian, January 29, 2020. Available at:

على الموقع الرسمي لوثائق الأمم المتحدة، ص ٧-

<https://documents.un.org>

٢٣- الآء محمد حسن الدوري، دور القوى الكبرى والمنظمات الدولية في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢٣، ص ٣٦.

٢٤- محمد زهير عبد الكريم، الإرهاب السيبراني: أزمة عالمية جديدة، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٤، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، ص ٢٧٧.

٢٥- الآء محمد حسن الدوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

مصدر نفسه، ص ٣٦-١٢٢.

مصدر نفسه، ص ٣٦

٢٦- عبد القادر دندن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠-١١١.

٢٧- تقديرات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، حدود الحظر ماهو موقف ميثاق الأمم المتحدة من استخدام القوة السيبراني في التفاعات الدولية؟، أبو ظبي، ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/١١

<https://share.wrmrmzdmruvlrwdq/google>

٢٨- سالي اسماعيل، وحدة أبحاث الطاقة، خط كولونيل.. ماتعرفه وما لاتعرفه بشأن الهجوم الإلكتروني، ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/١٥.

<https://share.google/>

ثانيا / المجالات والدوريات

١. وليد قاسم، الشعبية وجائحة كورونا: أدلة من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد (١٣)، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، ٢٠٢٢

٢. عبد الرحمن يوسف عبد العزيز علي، الترابية عقيدة موجهة للسياسة الخارجية الامريكية، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (٣٨)، العدد (٢)، جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الاعمال، مصر

٣. رابح زغوني، المم المتحدة كفاعل في الحوكمة العالمية: فرص وقيود إحداث التغيير، مجلة العلوم الانسانية، المجلد (٢٢)، العدد (١)، جامعة ماي، الجزائر، ٢٠٢٢

٤. علي حسن أبو بكر يونس، انعكاسات أزمة جائحة كورونا على العلاقات الدولية، مجلة المنارة العلمية، العدد (١)، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم الواحات، ليبيا، ٢٠٢٠

٥. رياض مهدي عبد الكريم، معوقات اصلاح مجلس الامن والمتغيرات الدولية الجديدة، مجلة العلوم السياسية، العدد (٦٠)، جامعة واسط، كلية الآداب، ٢٠٢٠

٦. محمد زهير عبد الكريم، الإرهاب السيبراني: أزمة عالمية جديدة، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٤، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية

٧. محمد جغام، حقوق الانسان وازدواجية المعاملة: بين مشروعية المفهوم وتسييس الممارسات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١،

<https://www.thenewhumanitarian.org/investigation/2020/01/29/united-nations-cyber-attack>

36-Tarun Chaudhary., et al. "Patchwork of Confusion: The Cybersecurity Coordination Problem." Journal of Cybersecurity, Georgia Institute of Technology, USA, Vol. 1, 2018, pp. 1-14.

٣٧- أحمد رجدال وأمال يوسف، التصدي للتقنيات الحديثة في تمويل الإرهاب الدولي، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، مجلد ١٣، العدد ٢، جامعة أمحمد بوقرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٢٧١-٢٧٢.

المصادر /

اولا / الكتب :-

١. مدحت محمد محمود، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٥

٢. نوال علي تعالي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٤

٣. علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسية الدولية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧

٤. شير عبد الوهاب راشد، دور مجلس الامن الدولي في الحرب الروسية الاوكرانية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣

جامعة بكرة، الجزائر، ٢٠٢٣

الدراسات والابحاث الأنتروستراتيجية، ٢٠١٩،

متاح على الموقع التالي، تاريخ ٢٠٢٥/١٧/١٠.

<https://share.google/xl9zq2b7y0ljn>

٢ - مجلس الامن التابع للأمم المتحدة، محضر الجلسة

رقم (٩٨٦١ استئناف ١)، صون السلام والأمن

الدوليين: ممارسة تعددية الأطراف، والإصلاح،

وتحسين الحوكمة العالمية، نيويورك، ٢٠٢٥، متوفر

على الموقع الرسمي لوثائق الأمم المتحدة، ص٧-

<https://documents.un.org>

٣ - تقديرات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

، حدود الخطر ماهو موقف ميثاق الأمم المتحدة من

استخدام القوة السبيرياني في التفاعات الدولية؟، أبو

ظبي، ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: تاريخ الزيارة

٢٠٢٥/١٧/١١

<https://share.>

<https://share.google/2wrmrmzdmruv1rwdq>

٤ - سالي اسماعيل، وحدة أبحاث الطاقة، خط

كولونيل.. متعرفه وما لاتعرفه بشأن الهجوم

الإلكتروني، ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: تاريخ

الزيارة ٢٠٢٥/١٧/١٥.

<https://share.google/yjvzkmsldnl0wywt4>

٥ - مريم محمد سيد حسن علي علام، القوة

السبيريانية في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه

إيران (٢٠١٠-٢٠٢٠)، المركز الديمقراطي

العربي، ٢٠٢٣، متاح على الموقع التالي: تاريخ

الزيارة ٢٠٢٥/١٧/١٥.

<https://share.google/nsnyobgq2yq70mol8>

٨. زمن ماجد عودة، الأسلحة الذكية والأمن العالمي

دراسة في المخاطر الراهنة والمتوقعة، مجلة العلوم

السياسية، العدد ٦٧، جامعة المستنصرية، مركز

للداسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠٢٤

ثالثا / الرسائل والإطاريح :-

١. زروقي مريم، إشكالية التعاون الدولي في ظل

جائحة كوفيد-١٩: دراسة في جهود منظمة الصحة

العالمية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أمحمد

بوقرة-بومراس-، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم

العلوم السياسية، ٢٠٢٢

٢. الأء محمد حسن الدوري، دور القوى الكبرى

والمنظمات الدولية في مواجهة التحديات العالمية

الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم

السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢٣

٣. أنغام عادل حبيب و علي حسين حميد، ملامح

توظيف الفضاء السبيرياني في عالمنا المعاصر (الحرب

الروسية- الأوكرانية انموذجا، مجلة قضايا سياسية،

العدد (٧٢)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،

٢٠٢٣

٤. أحمد رجدال وأمال يوسف، التصدي للتقنيات

الحديثة في تمويل الإرهاب الدولي، مجلة الاكاديمية

للداسات الاجتماعية والانسانية، مجلد ١٣، العدد ٢،

جامعة أمحمد بوقرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

الجزائر، ٢٠٢١

رابعا / الانترنت :-

١ - صلاح النشواتي، الفيتو في مجلس الامن بين

الدوافع الجيوسياسية وانتهاك حقوق الانسان، مركز

Cybersecurity, Georgia Institute of
Technology, USA, Vol. 1, 2018, pp.
1-14.

المصادر باللغة الانكليزية :-

First : Books

الملخص

شهد النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين تغيرات متسارعة في طبيعة التحديات والتهديدات الجديدة التي تكون مهددة للسلم والأمن الدوليين، ولاسيما في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، التي مثلت نقطة تحول في مسار التفاعلات الدولية، واسهمت في تعميق حدة التحديات العابرة للحدود، فقد أصبحت هذه تحديات تختلف اختلافاً جوهرياً عن مثيلاتها في القرن العشرين، سواء من حيث طبيعتها أو وسائل المستخدمة في إدراتها ومن حيث درجة تأثيرها، وتنوع فوعها، ونتيجة لذلك، وضعت منظومة الحوكمة العالمية أمام تحديات صعبة وغير تقليدية ذات الصبغة الكونية، و اظهرت هذه التحديات بوضوح محدودية فاعلية الأطر القائمة للحوكمة العالمية، وأبرزت الحاجة الى تعزيز وخلق آليات تنسيقية بديلة وجعلها أكثر فاعلية وشمولاً، تساهم في مواجهة المشكلات العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة العالمية ، النظام العالمي ، التحديات السياسية ، التحديات الامنية

Abstract

The international system in the twenty-first century has witnessed rapid changes in the nature of new challenges and threats that threaten international peace and

1 - Joseph S. Nye Jr. and John D. Donahue (eds.). Governance in a Globalizing World. Brookings Institution Press, Cambridge, Massachusetts, and Washington, D.C., 2000.,

Second: Magazines and periodicals

1 -David L. Levy, "COVID-19 and Global Governance," Journal of Management Studies, Vol. 58, No. 2, University of Massachusetts, College of Management, United States of America, 2021,

2- Gian Luca Burci, COVID-19 and the Governance of International Organizations, International organizations Law review, vol.17, no.3, 2020,

Third: internet

1-Ben Parker, "EXCLUSIVE: The Cyber Attack the UN Tried to Keep Under Wraps," The New Humanitarian, January 29, 2020. Available at:

<https://www.thenewhumanitarian.org/investigation/2020/01/29/united-nations-cyber-attack>

Tarun Chaudhary., et al. "Patchwork of Confusion: The Cybersecurity Coordination Problem." Journal of

participation and government oversight, the study seeks to provide a comprehensive vision of how to enhance political stability in countries facing challenges in this area. The study hypothesizes that strengthening cooperation between political institutions contributes to achieving political stability, while weak cooperation contributes to the deterioration of the political situation. The study adopts a descriptive-analytical approach, using previous literature, interviews, and surveys to collect and analyze data. It aims to provide practical recommendations for improving the role of political institutions in achieving political stability, especially in light of the crises and challenges facing some Arab countries.

Keywords: Political institutions, political stability, political parties, civil society organizations, oversight and popular participation

security, especially in the post-Corona pandemic phase, which represented a turning point in the course of international interactions and contributed to deepening the severity of cross-border challenges, as these challenges have become fundamentally different from those of the twentieth century, both in terms of their nature and the means used in managing them and in the degree of their impact and the diversity of their impact. As a result, the global governance system has been confronted with difficult and non-traditional challenges of a global nature. These challenges have clearly demonstrated the limited effectiveness of existing global governance frameworks and highlighted the need to strengthen and create alternative coordination mechanisms and make them more effective and inclusive, contributing to addressing cross-border issues.

Keywords: Global Governance, Global Order, Political Challenges, Security Challenges^{١٦}

er, and the role of civil society organizations in promoting popular